# مصادر تمويل ضمان التقاعد الاختياري

جامعة المستقبل
كلية القانون

## محاضرات في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023

اعداد:
م.د. علي جاسم محمد السعدي

**المرحلة الرابعة**

**للعام الدراسي 2024-2025**

# مصادر تمويل ضمان التقاعد الاختياري

ينص المشرع العراقي في المادة 73 من قانون الضمان الجديد على مصادر تمويل ضمان التقاعد الاختياري، التي تتكون من:

1. اشتراكات المشتركين:

يدفع المتقدمون للضمان 5% من مبلغ فئة دخل الاشتراك التي يختارونها من بين الفئات التي يحددها مجلس الإدارة ويصادق عليها الوزير.

يتم نشر التصنيف الخاص بالفئات في الجريدة الرسمية.

مساهمة الدولة: تتحمل الدولة 15% من نفس فئة دخل الاشتراك.

على سبيل المثال، إذا كانت فئة الاشتراك 500,000 دينار، يدفع المتقدم 25,000 دينار، بينما تتحمل الدولة 75,000 دينار.

المجموع يكون 100,000 دينار، التي تساهم في تمويل صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي.

الآثار المترتبة على التأخير في دفع الاشتراكات:

إذا تأخر المشترك في دفع اشتراكاته بعد انتهاء السنة المالية، فإنه يتحمل مساهمة الدولة (15%) بالإضافة إلى اشتراكاته المتأخرة (5%) عن الفترة التي تأخر فيها.

على سبيل المثال، إذا تأخر عن دفع الاشتراكات بعد انتهاء السنة المالية، سيتحمل المبلغ المتأخر بالإضافة إلى 75,000 دينار من مساهمة الدولة عن فترة التأخير.

2. عوائد استثمار أموال الصندوق:

يشكل مجموع الاشتراكات والمساهمات من قبل المشتركين والدولة ميزانية ضخمة لصندوق التقاعد.

يستثمر المشرع أموال الصندوق لتجنب تدهور قيمتها بسبب التضخم أو الرسوم الناتجة عن الحفظ.

العوائد الناتجة عن استثمار أموال الصندوق تلعب دورًا أساسيًا في تعزيز ميزانية الصندوق وتمويل مشاريع واسعة لتعزيز قدرته على دفع الرواتب التقاعدية.

الشرح التوضيحي:

اشتراكات المشتركين ومساهمة الدولة: يعتمد تمويل الضمان الاختياري بشكل رئيسي على اشتراكات المتقدمين ومساهمات الدولة، حيث يختار المتقدم فئة معينة من الدخل، ويدفع نسبة معينة منها، بينما تتحمل الدولة نسبة أخرى (15%).

التأخير في الدفع: من الضروري دفع الاشتراكات في الوقت المحدد، حيث يترتب على التأخير تحمل المشترك لمساهمة الدولة بالإضافة إلى رسوم التأخير.

استثمار الأموال: لضمان استدامة الصندوق وزيادة موازنته، يتم استثمار الأموال المتراكمة، مما يزيد من الإيرادات ويوفر موارد إضافية لتغطية الرواتب التقاعدية.

# حساب راتب التقاعد الاختياري

نصت المادة 74 من قانون الضمان الجديد على أن حساب الراتب التقاعدي للمشمولين بضمان التقاعد الاختياري يكون أسوة بالعاملين في العمل المنظم.

الشرح والتوضيح:

حساب الراتب التقاعدي:

في حالة الضمان الاختياري، لا يتم تحديد معادلة حساب الراتب بشكل منفصل عن العمل المنظم. بل يعتمد حساب الراتب التقاعدي على نفس الأحكام المقررة للعمال في العمل المنظم.

# الأحكام التي تسري

1. معادلة احتساب الراتب التقاعدي: تطبق نفس القواعد الخاصة بحساب الراتب التقاعدي كما في العمل المنظم، والتي تشمل كيفية حسابه بناءً على مدة الخدمة وأساس الاشتراك.

2. الحد الأدنى والحد الأعلى للراتب: لم يحدد المشرع بشكل منفصل بالنسبة للضمان الاختياري، بل يتم تطبيق القواعد الخاصة بالعمل المنظم في هذا الشأن.

3. زيادة الراتب بسبب غلاء المعيشة: تطبق نفس القواعد التي تطبق على العاملين في العمل المنظم.

4. إعفاء الراتب من الضرائب والرسوم: يظل الراتب التقاعدي للاختياري معفيًا من الضرائب والرسوم بنفس الطريقة التي يسري بها على الراتب التقاعدي في العمل المنظم.

5. حالات استحقاق الراتب: تشمل مدة الخدمة والوفاة، بحيث يتم تطبيق نفس القواعد في حال استحقاق التقاعد بسبب الوفاة أو العجز.

6. استحقاق الخلف: في حال وفاة المشمول بالضمان التقاعدي، يكون لخلفه الحق في الحصول على راتب التقاعد وفقًا للقواعد ذاتها المعمول بها في العمل المنظم.

7. الحرمان من الراتب التقاعدي: كما في العمل المنظم، حدد المشرع حالات الحرمان من الراتب التقاعدي، ويمكن تطبيق نفس الحالات على الضمان التقاعدي الاختياري، طالما أن العلة واحدة بين النظامين.

# نقاط الغموض

1. توضيح الأجزاء التي لم يحددها المشرع: بما أن المشرع لم يوضح التفاصيل الخاصة بحساب الراتب التقاعدي للضمان الاختياري بشكل مستقل، فإنه يتم إحالته إلى الأحكام المتعلقة بحساب الراتب التقاعدي في العمل المنظم.

2. إحالة المشرع للأحكام المتعلق بالراتب التقاعدي: بما أن المشرع لم يبين التفاصيل، فهذا يعني أن جميع الأحكام المتعلقة بالراتب التقاعدي، من معادلة الحساب إلى زيادة الراتب بسبب غلاء المعيشة، تُطبق بشكل موحد بين الضمان الاختياري والعمل المنظم.

# الاستنتاج

رغم أن الضمان التقاعدي الاختياري له طابع خاص، إلا أنه في ما يتعلق بحساب الراتب التقاعدي، يعتمد على نفس المبادئ التي تطبق على العاملين في العمل المنظم.

وهذا يضمن عدم وجود تفرقة في الحقوق والتطبيقات بين النظامين.